الأمم المتحدة

E/CN.6/2012/NGO/64

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في تخفيف حدَّة الفقر وفي التنمية ومواجهة التحديات الراهنة"

بيان مقدَّم من منظمة رصد أوضاع المرأة لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2012/1.

11-62855X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البيان

منظمة رصد أوضاع المرأة لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا هي منظمة شبكية تمتد في المناطق الفرعية الخمس لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا. وتمثل المنظمة أصوات هذه الشبكة، كما أنها ترحِّب بالموضوع ذي الأولوية للدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة وهو ''تمكين المرأة الريفية ودورها في تخفيف حدَّة الفقر وفي التنمية ومواجهة التحديات الراهنة''.

ومنظمة رصد أوضاع المرأة لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا تقرّ بأن الموضوع ذا الأولوية هو شرط مسبق لتنفيذ منهاج عمل بيجين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تُعتبر الصك الوحيد لحقوق الإنسان الذي يعالج تحديداً وضع المرأة الريفية. والمنظمة تقر أيضاً بأنه من الممكن أن يوفر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الفرصة لمعالجة الأوضاع التي تتعلق تحديداً بالنساء الريفيات في المناطق التي تسود فيها النزاعات وفي المناطق المتأثرة بالحروب.

ومنطقة المحيط الهادئ وآسيا هي موطن لنسبة ٦٠ في المائة من سكان العالم. وتعيش نسبة كبيرة من هؤلاء السكان في مناطق ريفية وتمثل النساء نسبة كبيرة منهم.

وتواجه النساء الريفيات في منطقة المحيط الهادئ وآسيا أوجه عدم مساواة مستندة إلى نوع الجنس ومتأصلة في الاضطهاد الهيكلي حسب الطبقة الاجتماعية والمنزلة والعنصر والديانة والميل الجنسي والأصل العرقي ضمن عناصر أخرى. غير أنه ينبغي ألاّ يُنظر للنساء الريفيات على أنهن ضحايا بل ينبغي أن يُنظر لهن على أنهن عناصر للتغيير وذلك بالنظر إلى أنهن تجاهدن من أجل ضمان حقوقهن وإثبات شخصيتهن والمحافظة على كرامتهن وتمكينهن والاستفادة من إمكاناتهن بالكامل. ومنظمة رصد أوضاع المرأة لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا تقر بأنه من المهم فهم الظروف المعقدة والدينامية التي تواجه النساء اللواتي تعشن في السياقات الريفية، كما أنها تقر بأنه ينبغي أن تكون استراتيجيات معالجة المسائل المتعلقة بالنساء الريفيات مختلفة على حسب الوقائع التجريبية للنساء. والحل الذي يستند إلى مقولة ''سياسة واحدة تناسب الجميع'' لا يحقق نتائج إيجابية.

والفقر يتركز بدرجة كبيرة في المناطق الريفية حيث تواجه التنمية معوقات ترجع إلى أنه لا يؤخذ في الاعتبار على النحو الملائم في سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية بما يشمل استراتيجيات تخفيف حدّة الفقر. وضآلة الموارد التي تخصَّص لتطبيق الالتزامات المحدَّدة في السياسات العالمية والوطنية المتعلقة بالتنمية الريفية، وكذلك الإهمال الطويل الأجل للقطاع الزراعي، هما أيضاً عاملان يعيقان تخفيف حدّة الفقر الذي تعاني منه النساء الريفيات.

وعلى المستوى العالمي، تتأثر استراتيجيات التنمية الريفية تأثراً سلبياً بالعولمة التحررية الجديدة بالنسبة لإضفاء الطابع التجاري على القطاع الزراعي وتحرير التجارة وتحويل المواد الغذائية والمنتجات الزراعية إلى سلع تجارية. وقد أدّت الزيادة في هجرة اليد العاملة وخصخصة الموارد والخدمات، بما يشمل الخدمات الصحية، إلى زيادة تهميش النساء الريفيات في جميع أنحاء المنطقة وكان لهما تأثير عليهن.

ويتجلى أثر هذه الظاهرة على المستوى الوطني في السياسات الاقتصادية والإنمائية لجميع أنحاء المنطقة. وهذا ينعكس بالنسبة للنساء الريفيات في عدم توفر القدرة على الحصول على الخدمات الجيدة، بما يشمل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ وعدم وجود شبكات لتوفير الأمن الاجتماعي أو انخفاض تأثير الشبكات الموجودة؛ وانعدام الأمن بالنسبة لسُبل العيش وتعرض هذه السُبل للمخاطر؛ والعنف؛ وعدم وجود أمن غذائي أو توفر إمكانية الحصول على الموارد.

وفي بعض الحالات يتم تشديد الهياكل والممارسات الاجتماعية – الثقافية التمييزية، بما يشمل عدم المساواة في العلاقات الجنسانية، وهو ما له أثر أكبر على حياة النساء الريفيات. وبالنظر إلى أنه يُتوقع بدرجة كبيرة أن يكون سلوك النساء متفقاً مع الأعراف والتقاليد الاجتماعية – الثقافية فإن النساء الريفيات معرضات أيضاً للتمييز والعنف على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. ولا يزال حق النساء في الحياة يُنتهك بقتلهن لأسباب تمس الشرف وبإلقاء الأحماض عليهن.

وعلى الرغم من الاهتمام الذي يولى لوضع النساء الريفيات وأوجه القلق التي تعانين منها إسهامهن الأساسي في التنمية الريفية فإن حقوقهن وأولوياتهن لا تزال تعالَج على نحو غير كافٍ في الأُطر القانونية والسياسات الإنمائية الوطنية والمحلية وفي استراتيجيات الاستثمار على جميع المستويات.

والتمويل من أجل التنمية، بما يشمل التمويل من أجل تنمية القطاع الزراعي، وتعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق التنمية الريفية يتأثران بالتفاوت في توزيع الموارد وعدم توفر الإرادة السياسية لتنفيذ إصلاحات تتعلق بالأرض يكون من شأنها الإقرار بحق المرأة في ملكية الأرض. والهجرة من الريف إلى الحضر على نطاق واسع تشكل ضغطاً إضافياً بالنسبة للحصول على الخدمات والموارد. ومنظمة رصد أوضاع المرأة لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا تؤكد من جديد الحاجة إلى إشراك المرأة في عملية صنع القرار عند وضع وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الاقتصاد الجزئي بما يحقق فوائد أكبر للنساء والرجال على حدّ سواء.

وفرص حصول النساء على العمل اللائق والوظيفة المربحة وممارسة أنشطة مدرة للدخل والمشاركة على نحو كامل في الحياة العامة تعوقها ممارسات عدم المساواة والتمييز بالنسبة لحصول النساء والفتيات على التعليم والغذاء والخدمات الصحية، بما يشمل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والوصول إلى الأرض وموارد الأسماك والموارد الإنتاجية الأخرى والسيطرة عليها.

وتواجه النساء الريفيات تحديات كبيرة في تحمل أعبائهن العديدة المرتبطة بدورهن الإنتاجي ودورهن الإنجابي. ويزداد وضع النساء الريفيات سوءاً في ظروف النزاع المسلح وتزايد الأصولية الدينية والتوجه المحافظ وحدوث الكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة، ضمن ظروف أخرى. وإضافة إلى هذا فإن حقوق وأولويات النساء الريفيات لا تزال تعالَج بدرجة غير كافية.

ووفقاً للتقديرات التي تم وضعها في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨ من جانب منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي تُعتبر مستويات وفيات الأمهات مرتفعة في بلدان المنطقة (٢٤٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حيّ في إندونيسيا، و ٢٦٠ في باكستان و ٣٤٠ في بنغلاديش و٢٠٠ في بوتان، و ٢٥٠ في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، و ٥٨٠ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، و ٢٩٠ في كمبوديا، و ٢٤٠ في ميانمار، و ٣٨٠ في نيبال، و ٢٣٠ في الهند) حيث تعيش نسبة ٨٠ في المائة تقريباً من السكان في المناطق الريفية وحيث يوجد قصور شديد بالنسبة لتقديم الخدمات المتعلقة بوضع الحوامل لمواليدهن بأمان. وعلى الرغم من أن التقديرات الدولية لنسبة وفيات الأمهات في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ ليست متوفرة بدرجة كبيرة فإن معدلات وفيات الأمهات في بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفيجي مرتفعة بشكل ملحوظ في المنطقة.

ولأن وفيات الأمهات تحدث لأسباب يمكن منعها فإنها تصبح مسألة لها أولوية بالنسبة للسياسة الوطنية. وتتعرض النساء للتمييز والتهميش على مستويات متعددة في المجتمعات المحلية التي تُعتبر نسبة وفيات الأمهات فيها أعلى نسب، وهي أيضاً مجتمعات لها ارتباط دائم بالفقر.

ومنظمة رصد أوضاع المرأة لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا تدعو إلى اتباع نهج للرعاية المتواصلة تكون نوعية الرعاية المقدَّمة بموجبه للأمهات حديثي الولادة خلال فترة الحمل أو عند الولادة أو خلال عملية الإجهاض، وفي المرحلة المبكرة التي تلي عملية الولادة أو عملية الإجهاض، عالية لضمان أن تظل النساء بصحة جيدة وأن يتمتع الأطفال ببداية قوية.

والدعوة إلى مراعاة أحد مؤشرات الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية (وجود قابلة ماهرة عند الولادة) تستبعد الولادة في المنزل وترتيبات للرعاية المتواصلة في العديد من البلدان النامية في المنطقة. ويجب أن يتوفر على مستوى المجتمع المحلي المزيد من مقدمي الخدمات المهرة والقابلات التقليديات، كما أن تنفيذ استراتيجية خفض نسبة وفيات الأمهات يتطلب الإقرار بأن بناء المهارات هو جزء من تدابير الرعاية الشاملة.

والمسائل المتعلقة بالنساء المعوَّقات هي مسائل مثيرة للقلق في منطقة المحيط الهادئ وآسيا. وتشير التقديرات إلى أن عدد النساء والفتيات المعوقات على المستوى العالمي هو ٣٠٠ مليون وأن الغالبية العظمى منهن تعيش في بلدان نامية. ووضع صورة عالمية تفصيلية للعلاقة بين نوع الجنس والإعاقة هو أمر يتعذر تحقيقه بسبب عدم توفر بيانات شاملة وبسبب التحديات التي تحول دون وضع مقاييس في مجالات مثل تأنيث الفقر، والمفاهيم الثقافية للأدوار الجنسانية والحقوق الجنسية والإنجابية، والعنف، وإساءة الاستخدام، وأنواع استغلال أخرى مثل عمالة الأطفال.

ولا تزال نسبة تزيد عن ٥٠ في المائة من سُبل العيش للنساء محصورة في القطاعات الحضرية والريفية غير الرسمية حيث لا توجد لوائح للأجور أو ظروف العمل أو إمكانية تنمية المهارات العالية المستوى المطلوبة. وفي معظم الأحيان يكون الأجر الذي تحصل عليه النساء في هذه المؤسسات نصف ما يحصل عليه الرجال.

وتكرر حدوث الكوارث، سواءً كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، في منطقة المحيط الهادئ وآسيا يبيِّن بشكل قاطع أن تأثير الكوارث على النساء يختلف عن تأثيرها على الرجال. وهذه الاختلافات الجنسانية بحاجة إلى أن تُفهم وتُدمج في السياسات والبرامج المتعلقة بتخفيف أثر الكوارث، وأن تُدمج في برامج للتعافي من آثار الكوارث يكون الهدف منها هو إعادة بناء المجتمعات والاقتصادات.

وهناك حاجة ملحَّة لإعطاء أولوية لوضع آليات تتيح توفير بيانات مقسَّمة حسب نوع الجنس على المستوى الوطني. ومنظمة رصد أوضاع المرأة لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا تناشد الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ضمان إيجاد ظروف تمكينية وذلك حسبما ورد بوضوح في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي منهاج عمل بيجين وفي الأهداف الإنمائية للألفية وذلك لضمان إتاحة فرص متساوية أمام النساء والرجال للحصول على الموارد واكتساب المهارات المطلوبة في السوق ولتعزيز حقهم في المشاركة على جميع المستويات في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.